

قاعدة الاستثمار الأجنبي 49-51 في الجزائر

بين إلزامية التبني والمطالبة بالتخلي

Foreign Investment Rule 51-49 in Algeria

between Two Conjunctures: The Necessity of adoption and the call for abandonment

أ.د. محمد بشير لبيق

أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

mbachlebi@gmail.com

أ. سعاد جبار¹

طالبة دكتوراه

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

djebbar-souad@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2018/03/04

تاريخ القبول: 2018/11/25

ملخص:

اتخذت الجزائر من خلال قاعدة 49-51 % التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي، إذ اعتبرها بعض المستثمرين وخاصة الأجانب أنها تعيق تدفقه إلى الجزائر، غير أن الدولة تعتبره أمرا لا نقاش فيه ويتعلق بالسيادة الوطنية. سناول في هذه الورقة استعراض مختلف المواقف من تطبيق قاعدة 49-51 والتي تنقسم إلى ثلاث: هناك من يرفضها تماما ويدعو للانفتاح التام على الاستثمارات الأجنبية، من يؤيدها تماما باعتبارها تحفظ سيادة الدولة وتعزز من حضورها الاقتصادي في اقتصاد هش مثل اقتصاد الجزائر، وآخرون لديهم موقف وسطي ينادون بتحديد القطاعات والمشاريع التي تخضع لهذه القاعدة بغية تشجيع الاستثمار الأجنبي.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي؛ قاعدة 49-51 %؛ قانون المالية التكميلي 2009؛ الشراكة؛ الجزائر

تصنيف JEL: F21, F29, G28

Abstract:

Algeria has taken a cautious stance on foreign investment through the 51-49 % rule. Some investors. Some investors, especially foreigners, considered it to be a hindrance to its flow to Algeria. In this paper we will attempt to review the attitudes of applying the 51-49's Rule which are divided into three: There are those who reject it in detail and call for full openness to foreign investments, There are those who fully support and see it as a guarantee to preserve the sovereignty of the state and strengthen its economic presence in a fragile economy such as the Algerian economy, Finally those with intermediate positions who call for the identification of sectors and projects subject to this rule in the hope of encouraging foreign investment.

Key Words: Foreign investment; the 51-49 's Rule; Supplementary Budget Law 2009; Partnership; Algeria

JEL Classification Codes: F21, F29, G28

¹ المرسل: سعاد جبار، البريد الإلكتروني: djebbar-souad@hotmail.fr

مقدمة:

تعاملت الجزائر بحذر مع الاستثمار الأجنبي بعد إستقلالها حيث اعتمدت على نظام الرقابة على الاستثمارات الأجنبية بدءاً من صدور قانون الاستثمار لسنة 1963 والذي ركّز على الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير الإستراتيجية أما القطاعات الإستراتيجية فكانت محتكرة من طرف الدولة. إلا أنه وبعد فشله تمّ تبني قانون الاستثمار لسنة 1966 والذي فشل هو الآخر في جلب المستثمرين الأجانب حيث كان ينصّ على إتفاقية التأميم.

كما ميّز المشرّع خلال الفترة (1982-1990) بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية¹، حيث خصّص لكل منها نصاً تشريعياً خاصاً ومستقلاً عن الآخر، فأصبحت بذلك الاستثمارات الوطنية تخضع للقانون رقم 82-11 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، أما الاستثمارات الأجنبية منظمة بالقانون رقم 82-13 والمتعلق بالشركات المختلطة الاقتصاد. وبذلك تكون الجزائر قد أكّدت نيتها في رفض² الاستثمار المباشر لتدخل رأس المال الأجنبي، وفضّلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة. تأكّد هذا الاتجاه سنة 1986 فبعد الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد انهيار أسعار البترول جاء هذا القانون ليعدل القانون 82/13 ليكون متمماً له، وقد مكّن هذا القانون الشركات الأجنبية من التخلّ في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية "سونطراك" شريطة ألا يتعدّى الرأسمال الأجنبي 49%.

بعد ذلك مهّدت الجزائر للتحوّل إلى اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي حيث يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 أهم قانون في تلك المرحلة.

لقد ظلّت قاعدة 49-51 التي تحكم الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات³ تؤثر بشكل سلبي على قدرة قطاع المحروقات على استقطاب الاستثمار الخارجي. وحتى تعديل 2013 جاء من أجل تجاوز حالة الركود التي ضربت القطاع جزاء قانون 2005 بحيث تجرّدت الاكتشافات في آخر ثلاث سنوات، وتزايدت قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية بين الشركات الأجنبية وسونطراك. وبالتالي ظلّ تطبيق قاعدة الاستثمار الأجنبي 49-51 مقتصرًا على قطاع المحروقات إلى أن تمّ تعميمها على باقي القطاعات دون إستثناءات بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

ولعلّ أهم إجراء جاء به هذا القانون هو اعتماد قاعدة 49/51 التي تنص على أنّ الحد الأقصى لمساهمة الأجانب لها في أي مشروع جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو 49 بالمائة. كل هذه الإجراءات المتخذة تهدف في مجملها إلى حمل المستثمرين على الاستثمار في الجزائر لتشجيع الإنتاج الوطني بدلا من إغراقها بالسلع الأجنبية والتقليص من اللجوء إلى الاستيراد واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي⁴. إلا أنّ بعض الأطراف اعتبروا هذه القاعدة عائقاً أمام جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: على أي أساس يمكن إعتبار القاعدة 49-51 عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؟

كما يمكن وضع الفرضية التالية: لا تعتبر القاعدة 49-51 العائق الرئيسي أمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في حال تمّ تطبيقها فقط على القطاعات الإستراتيجية. للإجابة على هذا التساؤل قسّمنا بحثنا كالآتي:

- ظروف إقرار قاعدة الاستثمار الأجنبي 49-51 % في الجزائر.
- التعامل الدولي مع قاعدة 49-51 % للاستثمار الأجنبي.
- مواقف بعض الخبراء الاقتصاديين وأهل الاختصاص حول تطبيق قاعدة الاستثمار الأجنبي 49-51 %.
- تأثير تطبيق قاعدة 49-51 % على الاستثمار في الجزائر.

أولا: ظروف إقرار قاعدة الاستثمار الأجنبي 49-51 % في الجزائر

لا طالما أثارت القاعدة 49-51 جدلا واسعا خصوصا بعد تعميمها على باقي القطاعات الأخرى من خلال قانون المالية التكميلي 2009، بعد أن كانت مطبقة فقط في قطاع المحروقات. ولعلّ ما دفع بالحكومة إلى اتخاذ هذه التدابير هو قيام المجمع الفرنسي "Lafarge" بالدخول للسوق الجزائري وإعادة شرائه لمصنعي الإسمنت بكل من معسكر والمسيلة المنتميان إلى "Orascom Cement" دون إعلام الحكومة وذلك سنة 2007.

حققت شركة "Orascom Construction Industries" (OCI) في هذه العملية مع "لافارج" مكاسب رأسمال جيّدة، بما في ذلك ربحا قدره نحو ملياري دولار بعد ثلاث سنوات من تواجدها في السوق الجزائرية. وقد استفاد المجمع كثيرا من عدّة تسهيلات من البنوك في البلاد، دون حساب مساعدات الاستثمار والإعفاءات الضريبية الكبيرة. بعد ستة أشهر، أجرت الدولة مراجعة كاملة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر من خلال إنشاء حق الشفعة وقاعدة 49/51. وقد شهد العديد من المستثمرين ورجال الأعمال على أنّها لها نتائج عكسية أو رادع للاستثمار. كما طلب العديد من الشركاء في الجزائر حذف هذه القاعدة في إطار المفاوضات لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، منذ جوان 1987.⁵

1- الظرف والسياق الاقتصادي المحلي والدولي لإقرار قانون المالية التكميلي 2009:

ساهم تزايد حدّة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية لسنة 2008 في انكماش استثمارات المؤسسات الكبيرة ليس في الجزائر فحسب، بل عبر العالم كلّ⁶، وعليه تمّ إقرار بعض التدابير في قانون المالية التكميلي 2009 بغية حماية الاقتصاد الوطني.

كما جاء إقرار قاعدة 49-51 % نتيجة لإجراء اتخذته الحكومة عقب تقييم تمّ تحقيقه في 2008 والذي أوضح أنّه منذ فتح الإقتصاد الوطني في 2000 لم تسجّل الكثير من الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات مقابل ارتفاع معتبر للواردات.⁷ وهذا استثمار قرّره الجزائر التي ترفض أن تبقى مجرد سوق لسلع وخدمات الآخر، وأسيرة نظريته التي لم تخرج عن المبدأ التجاري الضيق. وتستمر في دفع فاتورة مكلفة جدا مقابل الإستيراد المقرب من حجم 40 مليار دولار غالبية منتوجات غذائية وتجهيزات يمكن صناعتها محليا.⁸

نذكر أنّه عمدت السلطات العمومية على استرجاع بعض الوحدات الصناعية المخصصة، على غرار مصنع الحجار للحديد والصلب في إطار تطبيق قاعدة 49/51 في صالح الطرف الجزائري. وهو ما يعني تأميم الشركات الهامة التي بإمكانها المساهمة في تخفيض الاستيراد المفرط لمدخلات قطاعات استراتيجية مثل البناء.⁹ وذلك في مرحلة ما يسمى بإصلاح نظام السوق في إطار العودة إلى مبادئ الإقتصادية الوطنية.

1-1- أهم الإجراءات التي جاء بها قانون المالية التكميلي 2009:

- كرّس الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار الحرة التامة¹⁰ للاستثمار المحلي أو الأجنبي. إلى أن تمّ إصدار قانون المالية التكميلي 2009 والذي أقرّ ما يلي:
- لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثّل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 على الأقل من رأس المال الإجماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدّة شركاء.¹¹
- لا يمكن أن تمارس أنشطة الإستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30 % على الأقل من رأس المال الإجماعي.¹²
- تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الإقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب.¹³
- يجب أن يخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة تقديم ميزان فائض بالعملية الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع.

1-2- أهم أسباب إقرار الإجراءات التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009:

- لعلّ أهم أسباب إقرار هذه الإجراءات في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ما يلي:¹⁴
- فيما يخص القاعدة (49%/51%) فإن حسب تقرير بنك الجزائر حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2005 فإنّ الأرباح المحوّلة من طرف الشركات الأجنبية إلى الخارج قد ارتفعت بنسبة % 64.4 بين سنة 2001 و2005، وأنّ الفترة ما بين سنة 2005

- و 2007 تم تحويل ما قيمته 15.7 مليار دولار إلى الخارج (أي ثلث حصيلة الصادرات الجزائرية لعام 2005 أي بمعدل 5 مليارات دولار للسنة).
- فيما يخص ضرورة امتلاك الطرف الوطني لحصة لا تقل عن 30% من رأس مال الشركات العاملة في مجال الاستيراد سببها وصول فاتورة الإستيراد إلى مستويات حرجة بداية من سنة 2008، أين تم تسجيل قيمة الواردات بـ 40 مليار دولار أي أربع أضعاف قيمة الواردات سنة 2000.
- فيما يخص إقرار حق الشفعة وذلك نتيجة قيام عدة مستثمرين أجانب ببيع شركات لأجانب دون علم السلطات الجزائرية، أبرز مثال على ذلك هو قيام مجموعة "أوراسكوم" ببيع معامل لإنتاج الإسمنت المجموعة الفرنسية "لافارج" حيث تمت الصفقة في إحدى العواصم الأوروبية دون علم السلطات الجزائرية والتي وُضعت أمام الأمر الواقع علما أنّ مجموعة "أوراسكوم" قد تحصّلت على هذه المعامل في إطار حوصصة المؤسسات العمومية واستفادت وقتها بعدة إمتيازات.

2- أهم القواعد التي تحكم الاستثمارات الأجنبية: ¹⁵

- يستفيد من الإمتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والإمتيازات الجبائية وشبه جبائية التي يقرها المجلس الوطني للإستثمار مع إحترام قاعدة تقسيم رأسمال 51-49% كل إستثمار أجنبي بالشراكة، يساهم في تحويل المهارات نحو الجزائر و/أو إنتاج السلع في إطار نشاط منجز بالجزائر، بمعدل إندماج يفوق 40%.
- يودع طلب المستثمر الأجنبي و/أو بالشراكة للإستفادة من الإمتيازات الجبائية وشبه جبائية لدى المصالح المؤهلة بالوزارة المكلفة بالصناعة والاستثمار.
- تمويل الاستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين الأجانب ينبغي، ماعدا في حالة تأسيس الرأس المال الإجتماعي، اللجوء إلى التمويل المحلي.
- ينبغي على الاستثمارات الأجنبية تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال مدة إقامتها.
- تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الإقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب.
- يخضع كل تنازل، تحت طائلة البطلان، إلى تقديم شهادة التخلي عن ممارسة حق الشفعة المسلمة من طرف المصالح المختصة التابعة للوزير المكلف بالاستثمار بعد استشارة مجلس مساهمات الدولة. يقدم الموثق المكلف بتحرير عقد التنازل طلب الشهادة إلى المصالح المختصة ويحدد فيه سعر التنازل وشروطه.

- وبالتالي، إذا رغب مستثمر أجنبي في أن يستثمر في الجزائر، أول عقبة تواجهه هي إيجاد مستثمر أو مستثمرين جزائريين ومنحهم الأغلبية في رأسمال المشروع، وفي هذه الحالة تنتج ثلاثة احتمالات: ¹⁶
- إما أن يجد شريك جزائري حقيقي وينشأ معه مشروع مستقر.

- أو يلجأ إلى شركاء جزائريين صوريين.
- و قد يتراجع عن الاستثمار ويذهب إلى دول أخرى أكثر أو أقل جاذبية ولا يوجد فيها مثل هذا الشرط.

ثانيا: التعامل الدولي مع قاعدة 49-51 % للاستثمار الأجنبي

بالرغم من الإمكانيات التي تتوفّر عليها السوق الجزائرية إلا أنها لم تشجع أبداً على الاستثمار، ممّا أدّى بعدد كبير من المستثمرين من تفاعلي المغامرة بدخول الجزائر نظرا لتخوّفهم من هذه القاعدة.

وأشار المستثمرون إلى أن الشريك الجزائري لن يكون شريكا ماليا في المشروع وإنما مسيّر بحكم الأغلبية، وأنّه لا بد من الاعتراف أن المؤسسات الجزائرية تفتقر إلى التكنولوجيا والخبرة في التسويق والولوج إلى الأسواق الخارجية، ما يجعل مشاركتها وبنسبة الأغلبية في المشاريع الكبرى مخاطرة.¹⁷

موضحين أنّ¹⁸ دراسة قام بها البنك العالمي مؤخراً ومسّيت 88 بلدا، توصّلت إلى أنّ الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النوع من التشريعات. هذه القاعدة سببت أضرارا جسيمة للاقتصاد الوطني وشوهت صورة الجزائر في الخارج، لهذا طالب معظم الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والأجانب بإلغائها أو على الأقل تطبيقها في القطاعات الإستراتيجية، وفي نفس السياق تسببت قاعدة 51/49 بتعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفّر الشريك المحلي في تلك المشاريع. كما عطل¹⁹ سن هذه القاعدة مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

حيث عارض المتعاملون الاقتصاديون صدور قانون المالية التكميلي 2009، بسبب²⁰ التأخّر المسجّل في عمليات الاستيراد ونتيجة لذلك تأثّر سلبا الاستثمار الوطني والأجنبي حيث سجّلت تصفية 400 مؤسسة خاصة خلال ثمانية عشر شهرا الأولى لإصداره، و ضياع أزيد من نصف مليار دولار.

أمّا المفوضية الأوروبية فقد تحفّظت على قاعدة 51/49 بالمائة وعطلت المفاوضات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي فيما يخص تعديل الشراكة بين الطرفين. إضافة إلى تفضيل المستثمر الأجنبي لقطاع الربح مثل المحروقات، الخدمات ومشاريع الدولة الكبرى: الطرق والسدود والبناء، وهذا بسبب قلّة المخاطر في هذه القطاعات.²¹

إلا أن المنتبج للوضع الإقتصادي في الجزائر يجد أن هذه الأخيرة وجدت من يكسر حالة التردّد والخوف بإقراره للإستثمار وبالتالي الخضوع لقاعدة 49-51 % هناك من يرى الجزائر واجهة أعمال واستثمار بامتياز، هؤلاء لم تنبث قاعدة 49-51 % من طموحاتهم وعزيمتهم في ولوج المناخ الاستثماري بالجزائر. ولا ينظر هؤلاء إلى هذه القاعدة على أنها معيقة لحركة الاستثمار، فقد تجاوزوا معلنين عن مشاريع تتجاوز السياسة الوطنية.²²

ومع مرور الوقت اقتنع رجال الأعمال الأجانب بمنطق هذا الطرح مدركين حقيقة واقع الأعمال المتغير في الجزائر، والمتوفر على معطيات ومؤشرات تساعد على الإنتاج والانتشار في خارطتها.²³ أما الاستثمارات العربية بالجزائر والتي كانت تعمل على تجسيد عدد كبير من الاستثمارات، فقد تراجعت هي الأخرى نتيجة الإجراءات الحكومية الجديدة، كمشروع شركة الإمارات الدولية للاستثمار "دنيا بارك"، الذي رغم الأموال الطائلة التي رصدت له إلا أنه لم يرى النور، بالإضافة إلى المشاكل المالية التي عانى منها متعامل الهاتف النقال "أوراسكوم تيليكوم"، ما أثار حفيظة رجال المال والأعمال العرب ومخاوف لاقتحام السوق الجزائرية.²⁴

ثالثا: مواقف بعض الخبراء الإقتصاديين وأهل الاختصاص حول تطبيق قاعدة الاستثمار الأجنبي 51-49%

يعتبر الإقتصادي "عبد الرحمان مبتول"²⁵ أن قاعدة 49-51 تشكل عائقا أمام المستثمر الأجنبي، وأنها سبب رئيسي لعزوف الأجانب على سوق الاستثمار في الجزائر. حيث دعا²⁶ الحكومة إلى تطبيق هذه القاعدة في القطاعات الإستراتيجية فقط، كما تطرق إلى الاقتراحات التي قدّمها سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر، وكذا رجال الأعمال الفرنسيين إلى الحكومة الجزائرية بشأن قاعدة 49-51 من أجل التخلي عنها وفتح باب الاستثمار أكثر على الأجانب.

ويرى الدكتور "سليمان ناصر"²⁷ أن: "العائق الوحيد لنجاح الاستثمار الأجنبي في الجزائر هو قاعدة 51/49 والتي سببت هروب الاستثمارات، لكن كثير من السفراء تحفظوا عليها مثل سفراء أمريكا، بريطانيا ألمانيا وغيرها وقالوا أن هذه القاعدة لا تخدمهم. كما يوضح أنه بالرغم من قاعدة 49-51 فإن فرنسا حصة معتبرة من المشاريع في الجزائر فهي تقبل بها لاعتبارات أخرى حيث لا تقبل منافسا عندنا وتعتبر الجزائر منطقة نفوذ لها. في الأول كانت تعتبر دول أوروبا وأمريكا منافسا لها في الجزائر، الآن دخل منافس جديد للسوق الجزائرية وهو الصين العملاق العالمي، واستثماراته بدأت تظهر مثل الميناء الجديد لتييازة ومصنع السيارات "جاك" بعين تموشنت. إذن الطرف الفرنسي يرى بأن الشرك الصيني بدأ يستحوذ على منطقة نفوذه في الجزائر وعليه فهو يقبل بالشروط ولو كانت قاسية عليه ولا يفرط في الجزائر".

أما الدكتور "كمال سي محمد"²⁹ يرى أن قاعدة 49-51 هي الحلقة الأكثر تعويقا لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، و يعطي مثلا عن ذلك³⁰: لو تخيلنا أن شركة "Citigroup" وهي من أكبر البنوك في العالم حيث يستقطب في 100 دولة ويوظف أكثر من 300000 أن يقوم مثلا بمشاركة بنك البركة الجزائري أو القرض الشعبي الجزائري وبمعدلات المشتركة (49-51 %) ورغم الفارق في جميع المستويات بين هاتين الشركتين أو على شركة "فلسفاكن" للسيارات الفاخرة أن تبحث عن شريك جزائري ينتج سيارات فاخرة لتقاسمه مشروع إنتاج سيارات ذو ماركة "فلسفاكن" هذا إن قبلت كل من "فلسفاكن" و"سيلبي غروب" بللاستثمار في الجزائر من جهة وإن لم يوجد فعلينا الإنتظار لبناء مصنع وهذا ما سيكلفنا عدد من العقود

بغض النظر عن السيارة التي ستنتج ثم نتقاسم المشروع مع شركة "فلسفاكن" إذا ما فضل الاستثمار في الجزائر.

ويعتبر الإقتصادي "فارس مسدور"³¹ أنّ تنازل من الطرف الجزائري عن هذه القاعدة هو تنازل عن السيادة الوطنية مؤكّدا في أحد تصريحاته أنّ من ينادي بضرورة التخلي عنها من الطاقم الحكومي يدافع عن مصالح الأجانب عوض الدفاع عن مصالح الجزائر.³²

وأضاف رئيس مجلس الأعمال الجزائري-الأمريكي "إسماعيل شيخون" أنّه من الضروري التوجه في الوقت المحدد نحو منطقة التبادل الحر بالنظر إلى حجم التبادلات الهام بين البلدين مشيرا إلى أنّ قاعدة 49/51 المسيرة للاستثمار الأجنبي لا تشكل عائقا بالنسبة للمؤسسات الأمريكية بما أنّ العديد منها على غرار "جنرال إلكتريك" تستثمر حاليا في الجزائر.³³

بينما أشار "بشير مصيطفي"³⁴ أنّ: "قاعدة الاستثمار المعمول بها في الجزائر والمحددة بـ 51/49 غير مطبّقة على جميع القطاعات بل تخص فقط القطاعات الإستراتيجية والحساسة مثل قطاع المحروقات والطاقت المتجددة وتلك المتعلقة بالأمن الغذائي، بينما باقي القطاعات الأخرى مثل مقولة البناء، لا بد أن تبقى حرة لأنها تعد من الروافد الهامة لدر الأموال إلى الخزينة العمومية، في حين هناك مشاريع أخرى لا يجب الحسم فيها، بل تحتاج إلى مفاوضات بعد دراسة المشروع والجدوى، وعليه فنظام العمل بقاعدة 51/49 يجب أن يسير وفق ثلاثة مستويات وهي منطقة التطبيق³⁵، المنطقة الحمراء، والمنطقة الرمادية"³⁶.

ويعتبر الخبير الاقتصادي مبارك سراي³⁷ أنّ القاعدة 51/49 موقف وطني بحث، ويحافظ على السيادة الوطنية ويعطي للدولة الجزائرية حق الحفاظ على الثروات الوطنية، وتمنع اليد الأجنبية العبث بها، والتعدّي عليها، وعليه يقول أنّ كل ما يتعلق بالمشاريع ذات طابع استراتيجي والتي يجب أن تتحكم فيها الدولة تخضع لقاعدة 49/51 منها قطاع المحروقات والأمن القومي، مع احترام ثقافة المواطن، أمّا المشاريع المتوسطة والصغيرة يجب أن لا تخضع لهذه القاعدة، وهي المشاريع التي يجب أن تبقى مفتوحة ولها مجال المناقشة.³⁸

أمّا حسب عمر هارون³⁹، فإنّ الامتيازات الجبائية التي تمنحها الجزائر للمستثمرين الأجانب تعتبر الأحسن على المستوى الدولي يضاف إلى ذلك قلّة التكاليف التشغيلية خاصة تكلفة الأرض والمواد الطاقوية واليد العاملة تغطي بشكل كبير أي ارتياب من القاعدة، حيث بالرغم من ربط الكثيرين تراجع الاستثمارات أو حتى ندرتها منذ صدور القاعدة في قانون المالية التكميلي 2009 إلا أنّه يرى أنّ المشكل الأكبر هو في صعوبة المناخ الاستثماري⁴⁰ في المؤشرات العالمية حيث لا يزال متخلفا مقارنة بما هو مأمول. ومع هذا يشير لضرورة استثناء بعض المشاريع التي تتدرج ضمن خانة المشاريع غير الإستراتيجية وهذا ما يستدعي إنشاء مدونة وطنية توضح المشاريع والقطاعات الإستراتيجية لاستثنائها وتفتح المجال أمام مشاريع صناعية تجارية أو خدماتية عادية تسمح فيها الحكومة بعدم تطبيق القاعدة الشهيرة.

أمّا الدكتور "عبد الرحمان مساهل"⁴¹ يقول أنّ: "لسنا مع تطبيق القاعدة 51/49 كلياً بشكلها القديم، فيمكن أن تستثني الحكومة الاستثمارات المدرة للدخل والمنتجة للثروة الحقيقية، كقطاع الفلاحة والري والأشغال العمومية والسياحة والمنشآت الكبرى والنقل البري والصحة، والتي لا تؤثر على سيادة الدولة وأمنها القومي الاستراتيجي. وأن تحافظ على تطبيقها في قطاعات الطاقة والاتصالات والتعليم والموارد المائية (السدود) والطيران المدني والنقل البحري وتسيير الموانئ والمطارات والصناعات الغذائية والدوائية."⁴²

وفي الجهة الأخرى طالبت أطراف بشكل رسمي وغير رسمي بإلغائها تماماً وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة التي تتعثر المفاوضات معها في كل مرة بأسباب عدّة ومنها سبب فرض هذه القاعدة. كما أن الاتحاد الأوروبي الذي طالب في وقت سابق بإعطاء حوافز أكثر للمستثمرين الأجانب، ومنها وقف العمل بالقاعدة 51/49 بغضون سنة 2020. وكذلك الحال بالنسبة للحكومة الأمريكية والألمانية التي انتقدت الإجراء في وقت سابق.

ويرى الأستاذ صالح فلاح⁴³: "أنّ هذه القاعدة غير ضرورية إطلاقاً إلا في حالة المشاريع الإستراتيجية مثل الصناعات الغذائية، توزيع مياه الشرب، إدارة المطارات والموانئ وغيرها. أمّا باقي الصناعات فلا ضرر إطلاقاً أن يحصل المستثمر الأجنبي على أعلى نسبة ممكنة من المشروع طالما أنّ الفوائد التي يتوقعها أي شخص أو أي بلد من الاستثمار الأجنبي المباشر كثيرة. إنّ الذين يجادلون بأنّ قاعدة 51/49 لم تؤثر في تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إنّما يقولون قولاً يجافي الحقيقة. فهم يمارسون السياسة أكثر ممّا يعالجون مشكلات اقتصادية قد تكون آثارها مؤلمة على الأجيال القادمة"⁴⁴.

كما يرى Dominique Bonet Fernandez و Frédéric Teulo⁴⁵ أن العديد من القضايا تدعو للقلق من بينها:⁴⁷ أنّ اقتصاد الجزائر لا يملك إلا القليل من الاستثمارات الأجنبية (حيث حسب قاعدة 49-51 يجب على المستثمرين الأجانب أن يجدوا شريكاً محلياً). أما السفير الإنجليزي يقول فيما يخصّ الشراكة، أن قاعدة 49-51 لا تعيقه⁴⁸.

رابعاً: تأثير تطبيق قاعدة 49-51 % على الاستثمار في الجزائر

في ما يلي سنعرض تأثير إقرار قاعدة 49/51 % على مناخ الأعمال واتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1- تأثير قاعدة 49-51 على مناخ الأعمال في الجزائر:

يُعتبر تعدّد القوانين وتضاربها من بين النقائص التي تجعل بيئة الاستثمار غير جذابة. حيث أنّ غزارة القوانين المتتالية وتضاربها، وتضارب بعض القرارات الاقتصادية المتصلة بالاستثمار والتراجع في

بعضها، خلقت نوعا من الانطباع بعدم إستقرار البيئة القانونية ممّا نتج عنه تأجيل العمليات الاستثمارية الأجنبية التي تتطلب على الأقل أفاقا مستقرة على المدى المتوسط، وكان آخرها العودة لقاعدة 51/49.⁴⁹ فتغيّر التشريعات المتصلة بالاستثمار خلال فترات زمنية قصيرة تلعب دورا سلبيا.⁵⁰

ويستدل القائمون على قطاع الاستثمار أنّه وبسبب هاته القاعدة فقد سُجّلت في الفترة الممتدة من 2008/12/31 إلى 2013/12/31 قدام 5141 أجنبي لممارسة أنشطة تجارية منها 711 بعنوان الإستيراد في حين أنّه وبالنسبة لنفس الفترة لم تسجّل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلاّ 110 تصريحاً بإستثمار أجنبي تمّ قبوله من طرف المجلس الوطني للإستثمار.⁵¹

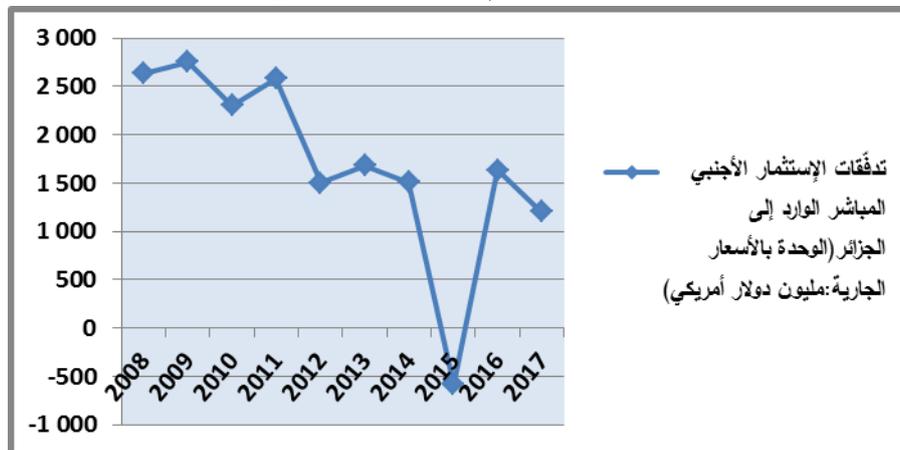
إنّ عدم الإستقرار التشريعي من بين العوامل والعناصر التي تكوّن وتترجم ما يسمّى باللامن القانوني "l'insécurité juridique"، هذا المفهوم الذي قد يؤدي إلى تجميد كل مشاريع الاستثمار الأجنبي في الدولة. وإذا جئنا إلى تحليل البيئة التشريعية الجزائرية أو الإطار القانوني الحالي للإستثمار في الجزائر نجده يبيّن وجود تذبذب وتراجع بخصوص ضمانات الأمن القانوني التي تعتبر من أهمّ الركائز والمطالب التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في مشروع إستثماره، وخير دليل على ذلك سلسلة قوانين المالية التي تُعدّل وتتمّم قوانين متعلّقة بالاستثمار.⁵²

ويعتقد بعض الباحثين أن سن القاعدة في قانون المالية لسنة 2016 وعدم إدراجها في قانون الاستثمار * أمر تعمّده المشرع لكي تبقى قاعدة 49-51 % سارية المفعول ويتم الاستناد إليها إذا رغبت الحكومة في إخضاع بعض الاستثمارات الأجنبية لهذه القاعدة.⁵³ وإذا صحّ هذا التحليل، فإن هذه المقاربة الانتقائية للمشرع الجزائري في تطبيق هذه القاعدة تجعله يخل بمبدأ هام هو شرط الاستقرار التشريعي الذي يهدف أساسا إلى ضمان العلاقة العقدية التي يلح عليها الكثير من المستثمرين الأجانب.⁵⁴

2- اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد إقرار قاعدة 49-51 %:

الشكل الموالي يوضّح تدفّقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2007-2017:

شكل رقم (1): تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2007-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية متوفرة على الرابط:
8/2011/1http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le:0

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سجّلت ذروتها سنة 2009 حيث بلغت 2754 مليون دولار أمريكي وذلك نظرا للإصلاحات التي قامت بها الدولة واستحداث بعض الهيئات لترقية وتشجيع الاستثمار مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار بالإضافة إلى القوانين التي شهدتها تلك الفترة.

وبدأ من النصف الأول لسنة 2010 تراجع مستوى التدفق إلى 2331 مليون دولار بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى الأزمة المالية التي مرّت بها شركة "بريتش بتروليوم" إحدى أكبر الشركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى للإجراءات الاقتصادية التحفظية التي إتخذتها الحكومة الجزائرية على خلفية انهيار أسعار البترول وحماية الإقتصاد الوطني من نزيف تحويل العملة الصعبة إلى الخارج⁵⁵. من بينها العودة إلى قاعدة الشراكة 49/51. كما تُرجع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات انحصار وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنتين 2009 و2010 إلى عدّة أسباب من بينها: التغيير⁵⁶ الذي طرأ على التشريعات الجزائرية التي تنظّم الاستثمارات الأجنبية، ومنها تحديد حصّة الشريك الأجنبي في أي مشروع في الجزائر بـ 49 % كحد أقصى مقابل 51 % من رأس مال الشركة لصالح الطرف أو الأطراف الوطنية. إضافة إلى التوقّف المفاجئ للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثّل ما يعادل 90 % من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر، لكنّها توقّفت سنة 2010 على خلفية ملف الفساد بشركة "سوناطراك"⁵⁷.

هذا وقد أكّد تقرير صادر عن مرصد الاستثمارات والشراكات في المتوسط الأوروبي -Euro for Mediterranean Investment and Partnership (FEMIP) Facility، أنّ قيمة الاستثمارات في الجزائر قد تراجعت خلال 2010 بنسبة 60 % مقارنة مع عام 2009، في حين ارتفعت خلال 2011 بنسبة 20 % مقارنة بسنة 2010⁵⁸، نظرا للإستقرار السياسي النسبي مقارنة بدول الجوار. أمّا في سنة 2012 فقد عرفت الجزائر انخفاضا ملحوظا قدره 15 % (1.484 مليون دولار) وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية، كما تمّ فرض الإعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع⁵⁹. أما سنة 2013 فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما قيمته 3150 مليون دولار، وتعكس هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظروف الاستقطاب المتوفرة في الجزائر لاسيما الإستقرار السياسي والمؤسساتي واستقرار إطار الإقتصاد الكلي... إلخ.⁶⁰

يُمكن إرجاع تراجع التدفقات المسجّل أيضا إلى: ⁶¹ انخفاض أسعار المحروقات بداية من منتصف سنة 2014 التي أثّرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إلاّ أنّه وفي دراسة قياسية قام بها الباحثان "دبوش عبد القادر" و "بيري نورة" من جامعة قالمة لإبراز "أثر قاعدة الاستثمار الأجنبي 51-49 على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 2000-2015"، بيّنت الدراسة⁶² من خلال النموذج المقترح، عدم وجود أي تأثير لقاعدة 51-49 على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها. لهذا، فإنّ هذه الدراسة تدعم وجهة نظر السلطات الجزائرية التي لا ترى في هذه القاعدة عامل تثبيط لجذب المزيد من تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

الخلاصة:

جاء تعميم قاعدة الاستثمار الأجنبي 51-49 % كردّ فعل عقب بعض التجاوزات التي قامت بها إحدى الشركات الأجنبية حيث تمّ فرض إقامة شراكة مع مستثمرين محليين على أي مستثمر أجنبي يريد الاستثمار في الجزائر وإمتلاك الطرف المحلي نسبة 51 من رأس المال. وجاءت هذه القاعدة لتطبّق على جميع القطاعات دون استثناء بعد أن كان مقتصره فقط على القطاعات الإستراتيجية، والتي ترى الحكومة أنّ تبنّيها إلزامي وأمر لا نقاش فيه بدافع السيادة الوطنية وحماية الإقتصاد الوطني.

لقد تعدّدت مواقف الخبراء وأهل الإختصاص وحتى المستثمرين الأجانب بين مؤيّد ومعارض لهذه القاعدة حيث طالب بعضهم بإعادة النظر في قانون الاستثمار ومراجعة هذه القاعدة، من خلال حصرها في القطاعات الإستراتيجية وعدم تعميمها على باقي المجالات، من أجل تشجيع استثمار الأجانب واعتبروها سببا في إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي. في حين يوجد من أيّدها باعتبارها أمرا يتعلّق بالسيادة الوطنية ولا يجب المساس به، إضافة إلى فئة أخرى لا ترى مانعا من التخلّي عنها تماما والإنتفاخ التام على الاستثمار الأجنبي.

تشير أنّه هناك بعض المستثمرين الأجانب اعتبروا أنّ هذه القاعدة لا تشكّل لهم عائقا نظرا لاستحواذهم على نسبة كبيرة من القطاعات في السوق الجزائري وبالتالي تقليل منافسة المستثمرين الأجانب القادمين من دول أخرى ومثال عن ذلك المستثمرين الفرنسيين.

إنّ المتنبّع لتطوّر تدفق الاستثمار الأجنبي يلاحظ ضعف جاذبية الجزائر بالرغم من الإمكانيات التي تمتلكها مقارنة ببعض الدول التي عرفت مستوى جيّد في هذا المجال ولعلّ عدم إستقرار الإطار التشريعي أصبح يثير مخاوف الكثير من المستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار في الجزائر. وعليه نرى أنّه من أجل النهوض بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لا بدّ أن تكون هذه الشراكة مريحة لكلا الطرفين المحلي والأجنبي وليست على حساب طرف واحد، خصوصا في هذا الظرف العصيب الذي تشهده الجزائر جزاء الإنهيار المتواصل لأسعار النفط. وعليه يمكن أن يبقى تطبيق هذه القاعدة في القطاعات التي تمسّ سيادة الدولة واستقرارها كقطاع المحروقات والطاقة...، ولا بأس أن لا يتم الإبقاء عليها في باقي القطاعات كالصحة الفلاحة والنقل البرّي حتى لا تعتبر عائقا أمام مستقبل الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

الهوامش والمراجع:

1. ركاب أمينة، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الإستثمار الأجنبي في الجزائر، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر 2015، جامعة ورقلة، ص7، بتصرف.
2. بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عابدة عبيد، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، ورقة بحث مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، ص8.
3. بوحنية قوي وخميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة- قراءة في تطوّر الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة العدد التاسع، جوان 2013، ص160. متوقّف على الرابط : <https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN09/D0911.pdf>
4. مراد يونس وعبد الحميد مرغيت، مستقبل الإنفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدّمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"، المنظم من طرف قسم العلوم الإقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، الجزائر، يوم 25 أبريل 2016، ص9.
5. <http://www.middleeasteye.net/fr/reportages/les-investisseurs-trangers-pourront-ils-r-investir-le-march-alg-rien-1118266168> Consulté le:15-05-2017.
6. شنتوفي عبد الحميد، الشراكة:آلية لتفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، الم جلد 13/العدد 2016، ص01، ص517-518. بتصرف.
7. عيسى سهيلة، استثمار المؤسسات الأجنبية في الجزائر وقاعدة 49-51 %، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة وهران2، دون تاريخ نشر، ص3، متوقّف على الرابط: <https://www.academia.edu>، تاريخ الإطلاع:2018/10/29.
8. عيسى سهيلة، مرجع سابق الذكر، ص5.
9. عبد القادر مشدال، تجربة الجزائر في الإنتقال إلى إقتصاد السوق وإشكالية تطوّر الصناعة، ص22.
10. خوادجية سميحة حنان، تقيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ورقة بحث مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، ورقة يومي 18-19 نوفمبر 2015، ص6.
11. المادة 58 من قانون المالية التكميلي 2009 http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar/2009-01.pdf تاريخ الإطلاع:2017-08-11.
12. المادة 58 من قانون المالية التكميلي 2009 http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar/2009-01.pdf تاريخ الإطلاع:2017-08-11.
13. المادة 63 من قانون المالية التكميلي 2009.
14. قريد عمر، تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية إ لاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014-2015، ص318-319.
15. <http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/161-modalites-implantation-de-projets> Consulté le:12-01-2017 17h30.
16. زايدي آمال، الأشكال القانونية المتاحة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعد تطبيق قاعدة 49-51 %، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13/العدد 2016، ص01، ص215.
17. بونوة شعيب وفاطمة الزهراء عراب، انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الإستثمار على واقع الإستثمار (المحلي والأجنبي) في الجزائر، ص142، بتصرف.

¹⁸. عبد الوهاب بوكروح؛ الأقمي يطالب الحكومة بإحياء القروض الاستهلاكية، جريدة الشروق، الرابط: <http://www.echouroukonline.com/ara/articles/147216.html> تاريخ الإطلاع: 2016/08/01. نقلا عن مختار بونقاب وزواويد لزهاري، أثر المناخ الإستثماري على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) ،مجلة الدراسات التسوي قية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2018، ص 105.

¹⁹. زابدي آمال، مرجع سبق ذكره، ص 221.

²⁰. يمينة خضار وفهيمه قسوري، العوائق القانونية لتمويل الإستثمارات الاجنبية في الجزائر (التمويل بالإعتماد المستندي)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السادس، جانفي 2014، ص 226.

²¹. عيس سهيلة، مرجع سابق الذكر، ص 3.

²². عيس سهيلة، نفس المرجع، ص 5.

²³. عيس سهيلة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

²⁴. عيس سهيلة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

²⁵. أستاذ جامعي وخبير دولي في التسيير الإستراتيجي

²⁶ <http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/37702.html> Consulté le: 13-05-2017.

²⁷. أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

²⁸. حوار للدكتور سليمان ناصر أجرته معه غنية قمرأوي بتصرف، جريدة النورصة، متوفرة على الرابط:

<http://bourss.info/ar/2016/04/28/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84> Consulté le: 15-05-2017.

²⁹. أستاذ جامعي بالمركز الجامعي عين تموشنت

³⁰. سي محمد كمال، قضايا في الإقتصاد الجزائري خلال نصف قرن ، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 98.

³¹. أستاذ جامعي بجامعة سعد دحلب البليدة

³² <http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200235/118497-2014-10-15-230520> Consulté le: 15-05-2017.

³³ <http://www.cip.dz/index.php/ar/2015-09-11-11-01-52/2015-10-15-17-24-03/16394-2017-02-05-08-12-34> Consulté le: 15-05-2017.

³⁴. وزير سابق للاستشارات والإحصائيات في الحكومة الجزائرية وحاليا أستاذ محاضر بكلية الإقتصاد جامعة الجزائر .

³⁵. أي المنطقة الخضراء حيث ينبغي تطبيق القاعدة بحذافيرها .

³⁶ <http://elhiwardz.com/?p=90870> Consulté le: 07-08-2017.

³⁷. مستشار وخبير في الإقتصاد

³⁸ <http://elhiwardz.com/?p=90870> Consulté le: 07-08-2017.

³⁹. خبير اقتصادي دولي

⁴⁰ <http://elhiwardz.com/?p=90870> Consulté le: 07-08-2017.

⁴¹. أستاذ محاضر بالمركز الجامعي البيض-الجزائر.

⁴². http://aljazair24.com/articles/44078.html#_ftn1 Consulté le:07-08-2017.

⁴³. أستاذ بجامعة سطيف.

⁴⁴. صالح فلاح، تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مجلد الجزء الأول، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف 11-12 مارس 2013، ص 73.

⁴⁵. *Economiste Français*.

⁴⁶. *Professeur Français à Aix-Marseille Université*.

⁴⁷. Frédéric Teulon et Dominique Bonet Fernandez, *Industrialization and Economic Policy in Algeria: a Synthesis over half a Paper Series, 2014-287, IPAG Business School, France, P5. Century, Working*

⁴⁸. http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/regle_51_49.htm Consulté le:30/05/2017.interview avec Nourine Djelouat El Watan, 7 décembre 2014.

⁴⁹. ميدون إلياس، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة جديد الإقتصاد، العدد 8، ديسمبر 2013، ص 287.

⁵⁰. حساني رقية وخير الدين بلعز، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد الثالث، ديسمبر 2016، ص 289.

⁵¹. وزارة الصناعة والطاقم، مشروع قانون يتعلّق بترقية الاستثمار، 2015، نقلا عن بلعربي عبد القادر، الاستثمار الاجنبي في ظلّ قانون ترقية الاستثمار الجزائري (القانون رقم 16-09 المؤرخ في 09 شوال عام 1437 هـ الموافق لـ 03 أوت سنة 2016) العوانق والحوافز، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، المجلد 5، العدد 1، جوان 2017، ص 230.

* يُصَدّ به قانون الاستثمار الجديد رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلّق بترقية الاستثمار حيث تمّ سحب قاعدة 51-49 التي تضبط الاستثمار الاجنبي ليتمّ تأطيرها من خلال قوانين المالية.

⁵². تواتي نصيرة، نحو تجميد الاستثمار الأجنبي في الجزائر - القطاع المصرفي كنموذج، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2014، ص 27.

⁵³. زليدي آمال، مرجع سبق ذكره، ص 212.

⁵⁴. عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومه، الجزائر 2012، ص 217، نقلا عن: صالح بوهان وخويلدي السعيد، حرية الاستثمار الأجنبي في ظلّ التشريعات الحالية (بين التجسيد والتقييد)، دقاتر السياسة والقانون، العدد 18، جانفي 2018، ص 152.

⁵⁵. ميدون إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 280.

⁵⁶. بودالي بلقاسم، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضمن التحوّلات الإقتصادية الراهنة، مجلة المعيار، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشرسي-تيسمسيلت، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2015، ص 267.

⁵⁷. جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية- 2000-2012، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014-2015، ص 363.

⁵⁸. عيس سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁵⁹. حمدي فلة وحمد مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد السادس، ص 342.

- ⁶⁰. بسدات كريمة، العوامل المؤثرة في الإستثمار الاجنبي المباشر في ا لجزائر، أطروحة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، ص ص 214-215.
- ⁶¹. أنظر سليمان دحو ومحمد بن مسعود، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية الموائمة المؤسسية للإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة روى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017، ص ص 86-87.
- ⁶². ديوش عبد القادر وبيبري نورة، أثر قاعدة 49-51 على تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية محمد خيضر بسكرة، جامعة، العدد الثاني والعشرون، ديسمبر 2017، ص 356.